



التاريخ: 2022/01/08

## السلطات السعودية تدعم جرائم الصين بحق الأويغوريين

طالبت [المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا](#) السلطات السعودية بالامتناع عن تسليم شخصين أويغوريين مسلمين للسلطات الصينية، واصفة الإقدام على تلك الخطوة بالانتهاك الصارخ للقوانين الدولية التي تحظر تسليم أي شخص لمكان قد يتعرض فيه لخطر الاضطهاد أو التعذيب، وهو ما يواجهه أقلية الأويغور هناك.

وأوضحت المنظمة أن السلطات السعودية قامت باعتقال حمد الله عبد الولي، ونورميت روزي في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 خلال تواجدهما في المملكة لأداء العمرة، وتم احتجازهما بصورة غير قانونية داخل أحد سجون جدة دون محاكمة، وفي الثالث من يناير/ كانون الثاني الجاري أبلغا [بنية السلطات](#) تسليمهما لبكين.

وبحسب [عائلة حمد الله](#)، فإنه "سافر إلى السعودية مع روزي -من تركيا حيث يقيم- في فبراير/شباط 2020 لأداء العمرة، لكن مع تفشي فيروس كورونا لم يتمكنوا من مغادرة المملكة، وفي نوفمبر/تشرين 2020 اعتقلا ونُقلوا إلى سجن بريمان في جدة دون إيضاح سبب الاعتقال، حتى أبلغتهما السلطات بنيتها لتسليمهما للصين".

وحذرت المنظمة من المصير المظلم الذي ينتظر الرجلين في حال تم تسليمهما للصين، حيث يعاني مجتمع الأويغور من تعذيب منهجي، واضطهاد وعنصرية واضحين، إذ نشن السلطات حملات قمعية وعداء متعدد



الأشكال لمحو هويتهم، منها فرض قيوداً واسعة على التنقل، وإخضاعهم للتعقيم القسري، فضلاً على احتجاز الملايين منهم فيما يسمى بمعسكرات التثقيف السياسي.

وأضافت المنظمة أن السلطات السعودية لا تغض الطرف عن الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأويغوريين فحسب، بل إنها تقدم يد العون للسلطات الصينية في ممارساتها القمعية بحقهم، حيث سبق وقامت بترحيل خمسة من الأويغور قسراً إلى الصين بين عامي 2017 و2018، بالإضافة إلى ترحيلها العام الماضي عشرات الآلاف من أبناء إقليم تيغراي في أثيوبيا وتسليمهم للسلطات هناك، رغم تعرض أبناء هذا الإقليم لاضطهاد مماثل لما يتعرض له الأويغور.

ولفتت المنظمة إلى أن السلطات الصينية تبذل كل ما في وسعها لإعادة الأويغوريين - الذين نجحوا في الفرار من جحيم القمع - قسراً إلى الصين، ويبدو أن السلطات السعودية مستعدة لدعم هذه الجهود الإجرامية.

ودعت المنظمة الجهات المعنية في المجتمع الدولي، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية التدخل العاجل والفوري للضغط على [السلطات السعودية](#) بالامتناع عن تسليم المواطنين الأويغور إلى الصين، والعمل بشكل فوري على إطلاق سراحهم.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا